السياسات الدوليـــــة والقضايا الإنســـــانية

د. رمضان مسعود خليفة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بني وليد

المُقدّمـــــــــــة:

أصبحت النّزاعات الدّاخلية محـور اهتمام النّظام الدّولي بعد انتهاء الحرب الباردة ، ومُعظم هذه النزاعات حصلت في دول العالم الثالث نظراً للتغيرات الدولية الجديدة في النظام الدولي مما أدّى إلى تزايد الضغوط على الأمم المتحدة للاعتراف بحق التدخل العسكري الإنساني ، وهو ما أقلق الدول النامية ؛ لأنها اعتبرته إعادة جديدة إلى عصر الاستعمار، تقوده الولايات المتحدة كقائد لدول التحالف الرأسمالي من خلال سيطرتها على الأمم المتحدة ، لحماية مصالحها ومصالح حلفائها تحت مبررات تستخدم فيها حقوق الإنسان والديمقراطية.

ومع انتهاء الحرب الباردة بـــرز شكل جديد من التدخل العسكري الذي يتم لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية ، وقد ارتبطت هذه التدخلات الإنسانية بما شـــهده النظام الدوليّ من تغيرات في بنيته وأيديولوجيته ، بحيث يمكن أن ترصـــد لهذا النظام الجديد معالم وخصائص جديدة ميزته عن المرحلة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولم ينتج عن نهاية الحرب الباردة انهيار منظومة الدول الاشتراكية فقط ؛ وإنما تمت مراجعة كل المنظومة الفكرية والقيمية للأيديولوجية الشيوعية بعد فشل التجربة السوفيتية ، بحيث استطاعت منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي ، ومن ثم حاولت وضع آليات جديدة لتنظيم التفاعلات الدولية السياسية والاقتصادية، وقد حاولت الولايات المتحدة توظيف تفوقها العسكري في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بما يحقّق مصالحها السياسية والاقتصادية ويضمن استمرار هيمنتها على النظام الدولي من خلال جعل الأيديولوجية الليبرالية وقيم النظامين الديمقراطي والرأسمالي ، نموذجاً مثالياً تطبقه دول العالم مقتدية في ذلك خطى التجربة الأمريكية ، وقد استخدمت الولايات المتحدة لتحقيـــق ذلك الأمم المتحدة كأداة سياسية وعسكرية وصندوق النقد والبنك الدوليين كأداة اقتصادية [1]

مشـــكلة البحث:

بناءً على ما سبق تحاول هـــذه الدراسة تناول العلاقة بين حق الدولة في حماية سيادتها بما في ذلك صون وحدتها الإقليمية ومنع أي تدخل دولـــي في شؤونها الداخلية من جهة ، وحق النظام الدولي من خلال الأمم المتحدة في ممارسة صلاحيات واسعة يأتي على رأسها التدخل الإنساني من جهة أخرى.

التساؤلات :

ومن خلال مشكلة البحث سالفة الذكر يمكن لنا طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مـــدى تُؤدّي عمليات التدخل الإنســـاني إلى تقويض المفهوم التقليدي للسيادة، وتفتت وتفسخ الدول متعددة القوميات وهل يتعارض التدخل الإنساني مع قيم وحقوق الإنسان؟

الهدف من البحث :

التعرف على أي مـــدى تُؤدّي عمليات التدخل الإنســـاني إلى تقويض المفهوم التقليدي للسيادة، وتفتت وتفسخ الدول متعددة القوميات ، وتوضيح تعارض التدخل الإنساني مع قيم وحقوق الإنسان .

أهمية البحث:

يكتســـبُ الموضوع أهمية خاصة لكون التدخل الإنســـاني في شؤون الدّول أصبح أسلوباً عصرياً بديلا عن الحرب العادلة التي يصبح بموجبها استخدام القوة المسلحة مشروعاً قانونياً ، ومبرراً أخلاقياً وسياسياً، لأنه يهدف إلى منع حدوث الضرر الأكبر بضرر أصغر، لأجل حماية المصالح الإنسانية التي تسمو على مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل، إن عوامل الاعتماد المتبادل بين الدول وزيادة الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان وتطوّر التضامن الدولي ، قد فرض على الدول والمنظمات الدولية مراقبة ما يجري داخل الدول الأخـــرى، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والحالات المماثلة.

فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : أن هناك تعارضاً بين حق الدولة في حماية سيادتها، بما في ذلك صيانة وحدتها الإقليمية، وإعطاء حق النظام الدولي حق التدخل عن طريق الأمم المتحدة في ممارسة صلاحيات واسعة يأتي على رأسها حق التدخل المبرر إنسانياً في شـــؤون هذه الدولة، ويكمن هذا التعارض في التطورات التي حدثت على مستوى النظام الدولي في السنوات الأخيرة.

المنهج المعتمد:

سأحاول في هذا البحث الإلمام بمختلف الجوانب لبلوغ الهدف المرجو، وذلك من خلال الاعتماد على منهجية تعتمد على المنهج الوصفي: الذي يدرس خصائص ظاهرة التدخل الإنساني وأبعادها ، والمنهج التحليلي: الذي يقوم بتحليل الظواهر وتتبعها.

خطة البحث:

على هذا النحو وباعتماد مختلف هذه النماذج والوسائل ، سأتناول قضية التدخل الإنساني والسياسة الدولية من خلال ثلاثة محاور: المحور الأول : الحد من دور الدولة القومية ، والمحور الثاني : تفتت وتفسخ الدول متعددة القوميات. ، والمحور الثالث : انتشار قيم حقوق الإنسان.

المحور الأول ـ الحدّ من دور الدولـــة القومية:

يتســـم النّظام الدولـــي الراهن بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية في المجال العسكري، وفي الوقت الذي تتراجع فيه الأهمية النسبية للقوة العسكرية في المقومات الشاملة، تتنامى أهمية القوة الاقتصادية والتقنية والحضارية فيها كأساس لتقدم الدولة ، خاصة زيادة ظواهر الاعتماد المتبادل وتكوين الكتل التجارية الكبرى قد دعم من الاهتمام الوطني والدولي بالأوضاع الاقتصادية على حساب الأوضاع الأمنية مع زيادة التنافس وإطلاق حرية آليات السوق ، وهو ما أعاد ترتيب عناصر قوة الدولة في النظام الدولي، ودعم صعود عدد من القوى الاقتصادية المنافسة تتمثل في اليابان وأوروبا والصين مقابل تراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، وهو ما يعني مطالبة هذه القوى الصاعدة بدور في صنع القرار الدولي مما يتحتم على الولايات المتحدة التراجع عن اتخاذ القرارات بمفردها وتخليها عن مفهوم الهيمنة المطلقة [2].

وإذا كان تراجع عامل القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية يعني التحول إلى أساليب التسوية السلمية خاصة مع تغير موضوعات النزاعات الدولية، وتزايد أهمية دور الآليات الاقتصادية في حلها ضمن إطار المفاهيم الليبرالية الغربية، فإن القوى الاقتصادية العملاقة ستحتل قمة الهرم السياسي والاقتصادي العالمي، وهنا يبرز دور المصلحة الوطنية كقاعدة ارتكاز ومحور للحركة تدور حوله العلاقات الدولية، وهو ما يصبغ السياسة الخارجية للدول بطابع البرغماتية والمرونة في ظل انكماش أهمية الصراعات الأيديولوجية التي حدت من البدائل والخيارات الوطنية الحرة [3] ؛ لكن بانتشار المفاهيم الليبرالية الغربية تمكّنت القوى الاقتصادية العملاقة من تقليص دور

الدولة القومية بالاستغناء عن بعض الوظائف الأساسية التي تقوم بها ، فمثلاً بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت فكرة الجيش المحترف ، فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996م ، الذي هو ثمرة الثورة الفرنسية ، لأن الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية لفتح الأســـواق الخارجية ، لقدرة الشركات متعددة الجنسية على دخول أي دولة دون منافسة إلا من شركات مماثلة ، كما أن الدولة فقدت رمزاً آخر لسيادتها هو وظيفة سك النقود ، فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت وضعف دور البنك المركزي في ضبط أسواق الصرف الخاصة والعالمية ، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن إدارة المرافق العامة وتقليص خدمات نظام التأمين الاجتماعي [4].

وبفعل نظام الاعتماد المتبادل بين الدّول تغير مفهوم الدولة ، فبالإضافة إلى التفاعلات التقليدية بين الدول برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة بحيث يكون أحد طرفي التفاعل لا يمثل دولة أو منظمة دولية حكومية ، بما يعني عدم قدرة الدولة على عزل البيئة الداخلية عن تأثيرات البيئة الدولية المختلفة، الأمر الذي أضعف السيادة القانونية للدولة على بينتها الداخلية [5]، ولعل ذلك ما دعا نيكروما إلى رسم جوهر الاستعمار الجديد بأنه: "الدولة التي تخضع له مستقلة نظرياً وتتحلى بكافة زخارف السيادة الدولية، أما في الواقع فإن نظامها الاقتصادي وسياستها الداخلية فيوجهان من الخارج" [6].

ومثلما أسهمت التكنولوجيا بدور مركزي في تطوير نظام الدولة الوطنية من خلال إيجاد التماسك والتضامن الداخليين واحتكار الدولة لأدوات القهر والضبط الداخلي، وبالتالي استقرار السلطة السياسية فيها؛ أسهمت التكنولوجيا - أيضاً - في تراجع دور الدولة الوطنية في مرحلة تالية من خلال فرض تخليها عن الكثير من مفاهيم السيادة التقليدية لحفظ بقائها، وزادت من فرص التعاون الدولي لإيجاد الحلول للمشاكل الدولية الحديثة وأوجدت موضوعات جديدة للتعاون والنزاع ، وعمقت الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. وقد أفقدت التكنولوجيا الدولة الوطنية وظائف أساسية كانت تؤديها وأثبتت فشلها في حماية الطبيعة الإقليمية لها من خلال ثلاثة تحديات أساسية،وهي [7]:

أـ **التحدي الاقتصادي:** لقد جسّـــدت الثورة الصناعية والتكنولوجيا فكرة الاعتماد المتبادل بحيث جعلت كل دولة في حاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزمات وتســـويق منتوجاتها السلعية وهذا الاعتماد الاقتصادي المتبادل وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى.

ب ـ **التحدي القيمـــي:** بحيث جعلت ثورة الاتصالات والمواصلات من حماية الأقاليم ومنع تسلل القيم والأفكار مهمة شبه مستحيلة، مما أدّى إلى تزعزع الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة السياسية وأضحى مفهوم الحدود السياسية لا يتطابق مع حقيقة ما يجري بسبب تقلص فاعلية أدوات الرقابة والسيطرة، بل وساهمت في خلق ثقافة إنسانية عالمية تلعب دوراً أساسياً في تخفيف التوتر الدولي ودعم السلام والأمن العالميين.

ج ـ **التحدي الأمني** : حيث غيّرت التكنولوجيا العسكرية الحديثة مفهوم الأمن التقليدي وحرمة الحدود السياسية ، وحل مفهوم الأمن الجماعي بعد ضعف القدرات الدفاعية للدولة الوطنية ، وبرزت ممارسات جديدة لسياسات القوّة والنفوذ تقوم على الأساليب الاقتصادية والدبلوماسية.

وهكذا أضعفت الثورة التكنولوجية قدرة الدولة على ضبط عمليات تدفق الأفكار والأموال والسلع والبشر عبر حدودها مما قلّل من أهمية الحدود السياسية والجغرافية السياسية، كما أوجدت اقتصاداً عالمياً مدّولا بفعل ظواهر الاعتماد المتبادل وعولمة الأنشطة الاقتصادية، مما يدفع نحو تهميش نظام الدولة الوطنية، وبالتالي يقلص ويغير المفهوم التقليدي للسيادة لصالح المفهوم النسبي لها، ولصالح هياكل سياسية جديدة تعد عاملاً فاعلاً في العلاقات الدولية مثل القوى الاقتصادية العملاقة ومنها الشركات متعددة الجنسيات [8].

ورغم هذه التغيرات التي أصابت الدولة الوطنية ، فإن ذلك لا يعني إلغاء دورها فسيبقى لها دور مهم مع حدوث تغير في طبيعة وأساليب ممارسته، ولاسيما أن الاتجاهات الكونية للنظام الدولي تفرض على الدولة التخلي عن وظائف ومسؤوليات لم تستطع أن تحقّق فيها نجاحاً ملموساً، وهو ما يجبر الدولة على أن تركّـز على اختصاصها الجوهري المتمثل بالابتكار لا الإنتاج، وهو ما يؤكّد دور الدول الكبرى في تفعيل سلطتها ونفوذها النسبي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات العسكرية كذلك ، بل إن انهيار العديد من دول العالم الثالث يشير ضمناً إلى إمكانية التأثير للقوى العظمى باعتبار أن إحجامها عن التدخل المساعدة النظم المتداعية كان سبباً مهماً لانهيارها ، وهكذا يعيد النظام الدولي صياغة دور الدولة وليس استبعاده [9].

المحور الثاني ـ تفتت الدول متعددة القوميات :

يتأرجح العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بين نزعتين النزعة الشمولية ونزعة التجزئة والأولى تبحث عن نظام يعيد هيكلة العالم بحيث يتم تشكيل مجموعات اقتصادية

كبرى كنتيجة الدوافع اقتصادية تعمل على توحيد الطبقات الرأسمالية العليا في معظم بلدان العالم تحت قيادة واحدة وتنهي وظيفة الدولة لصالح فاعل عالمي فوق الأمة أو كتلة إقليمية تسير نحو الاندماج أو كتل إقليمية ضخمة تحت قيادة مؤسسة جديدة هي مؤتمرات الدول السبع الأكثر تصنيعاً في العالم . أما الثانية فتعمل على تفكيك وتفتيت الدول الأكثر هشاشة ، وهذه النزعة السياسية تثير النزاعات الخطيرة في أنحاء متعددة من العالم لاسيما الدول التي تعاني من أزمات الدولة الأمة، مما يؤدي إلى الانكفاء والنكوص إلى ما تحت القومية والوطنية باتجاه الطائفية والعرقية والقبلية والجهوية [10].

إن الاندماج الاقتصادي والشرذمة السياسية هما قطبا الجدلية العولمية التي لا يقوم أحد طرفيها دون الآخـــر، وهذه تمثل أخطر علامات النظام الدولي الجديد، فالعالم ينتظم في النظام الاقتصادي العالمي الواحد ، لكنه يتعدد وينشطر على الصعيد السياسي ، وهذا يخدم الدولة القوية لأن الدولة الضعيفة تعجز عن حماية نفسها [11]. وتقوم الدعوات الانفصالية على أسس قومية أو عرقية والدعوات نحو الوحدة والاندماج الاقتصادي على مقياس اقتصادي يعتمد على مدى الفقر أو الغنى النسبي حيث يوجد تناسب طردي بين الفقر والدفاع عن الوحدة الأوسع والأشمل وبين الغنى والثروة ومحاولات الانفصال والاستقلال تحت مسميات قومية أو عرقية، وهذه الفرضية أثبتتها التجربة في الاتحاد السوفيتي والاتحاد اليوغسلافي قبل تفككهما وغيرها من الدول، مع ملاحظة أن الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى سيكون الاتجاه الحاسم في تشكيل كيانات مستقلة بفعل تشابك المصالح والاعتماد المتبادل [12]، ومن الأسباب التي أدّت إلى تفتت الدول والانفجار القومي في النظام الدولي الراهن هي :

1- إن سقوط الاتحاد السوفيتي فتح الباب أمام الأمم الأسيرة للتحرر وإعادة تأكيد هويتها القومية لاسيما أن الدولة بمفهومها الحديث قد نشأت تاريخياً عندما ضعفت وانهارت الإمبراطوريات، ولقد لعب عامل القومية الدور الأكبر في التحول التاريخي الذي حصل في الاتحاد السوفيتي مما أدّى إلى سقوطه [13] وقد أحدث سقوط الاتحاد السوفيتي والأيديولوجيا التي استند عليها فراغاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وأدى إلى زوال الثقافة التي كانت تحقّق نوعاً من الوحـــدة وتشبّع الحاجات وتقسم الحصص بين الشركاء، بحيث إن اختلال نظام تقسيم المنافع بينهم أيقظ الثقافات الأولية سواء أكانت دينية أم أثنية ، وسعت كل جماعة إلى بناء نظامها الخاص الذي يحقق أمانيها القومية، وهو ما لا

يتحقق إلا بقهر الآخر وتحطيم نظامه، ومن هنا نشأت تاريخياً الحروب العرقية والقومية والدينية [14].

2- انتهاء الحرب الباردة أزال العديد من القيود الناتجة عن منطق نظام الثنائية القطبية، مما سمح بإطلاق الحركات السياسية القومية والدينية التي تسعى إلى تحقيق أهدافها السياسية المتمثلة بحق تقرير المصير والتحرر القومي . فمثلاً في ظل نظام الثنائية القطبية الذي أقام استقراره على توازن قدرة التدمير الشامل والمتبادل، نشأت قاعدة هامة في إدارة العلاقات الدولية تساهم بدورها في استقرار التوازن وتمنع قيام ظرف قد يؤدي إلى المواجهة الشاملة بين القوتين العظميين، وهي قاعدة عدم جواز المساس بالحدود القائمة بين الدول (قدسية الحدود ومردها مصالح القطبين التي كانت تخشى من انهيار دول متعددة القوميات ينتمي بعضها إلى أحد المعسكرين، أو بعضها الآخر يشكل استقراره ضرورة لمصلحة التوازنات الدولية، وقد زاد من توثيق هذه القاعدة في السياسة الدولية أن معظم دول العالم وجدت فيها مصدراً خارجياً لتأمين سيطرتها على مجتمعاتها المتنوعة، لكن الزلزال السوفيتي أسقط محرمات الدولة القومية، وظهر مشهد دولي قائم على انفجار وتفتت الدول متعددة القوميات، فإذا كان مبدأ حق تقرير المصير استعمل خلال الحرب الباردة طبقاً لميثاق الأمم المتحدة في إطار إنهاء الاستعمار، فإنه يستخدم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في إطار المفهوم القومي الانفصالي. ومن هنا تتصدر النزاعات القومية لائحة النزاعات المستقبلية بعد تصاعد المد القومي عالمياً بما يصعب ضبطها من الدول الكبرى باعتبارها نزاعات ممتدة تربط بين النوعين الداخلي والخارجي للنزاعات بما يفاقم الصراعات [15].

3- تشجيع النموذج المنتصر في الحرب الباردة لاقتصاد السوق وترويج الديمقراطية في الدول التي تعيش مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، مما يجعل الدول تواجه بالعديد من التحديات كتأمين الأموال بشكل سريع للتعامل مع الكلفة الاجتماعية والاقتصادية ذات الانعكاسات السياسية الخطيرة لعملية التحول، وهو ما يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي وتهديد السلم الاجتماعي وتغذية التطرف بكل أشكاله وما يدعم ذلك الشعور بفقدان الموقع الدولي [16]. ومن الجدير بالذكر أن دول العالم الثالث وبالذات دول القارة الأفريقية هي الأكثر تأثراً بعملية التحول نظراً لاعتبارات عديدة منها ضعف الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها وتفاقم مشاكلها الاجتماعية

والاقتصادية مع تناقص قدرتها على التصدي لها، وتدني قدرتها التكنولوجية وضعف أطر التعاون الإقليمي بينها، مما يزيد من الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب أصلاً [17].

4- إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والنزاعات الأثنية، حيث تشجع الأولى ولو مرحلياً تكريس الهويات الإثنية والطائفية ومحاولة التعبير عنها سياسياً، الأمر الذي يؤدي إلى حصول توتر في الدول متعددة القوميات، ويسمح لها مع انهيار الأنظمة السياسية الشمولية والسلطوية، بإتباعها ردة فعل باتجاه التمرد أو رفع سقف مطالبها القومية لاسيما أن فشل نموذج الدولة التحديثية، ولو بشكل نسبي في معالجة التعدد القومي بإحداث الانسجام المطلوب في المجتمع المتنوع، يؤدي إلى بروز الجماعات التي تطالب بالتعبير السياسي والثقافي عن ذاتيتها فيؤدي إلى خلق نزاع بنيوي في الدولة تصعب عملية تسويته، ويجري عندئذ البحث عن حل يقوم على الاستمرار في دوامة العنف المقيد أحياناً أو الاستمرار المصطنع القائم على القمع أو مزيد من التفتت الذي يؤدي إلى مزيد من العنف أحياناً أخرى [18].

وهكذا تسهم متغيرات النظام الدولي الجديد في تغذية ظواهر العنف والانتماءات الأولية والتفكك الداخلي. فمثلاً أدت معدلات الهجرة المتزايدة من دول الجنوب إلى دول الشمال إلى تصاعد قوة الجماعات النازية والفاشية فيها، خصوصاً مع زيادة معدلات البطالة، كما أن كثافة التدفق الإعلامي والمعلوماتي الغربي العابرة للحدود، غذى التيارات المحلية التي تحاول حفظ هويتها وتتشبث بالانتماءات الأولية، بعدما فشلت سياسات الدولة في حل معضلة الاندماج السياسي والاجتماعي وتدعيم شرعية مؤسسات الدولة وربط هذه الولاءات في إطار ولاء أسمى لدولة وطنية تعبر عن مصالح وطموحات مختلف القوى في المجتمع، وتقوم فيها العلاقات على رابطة المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، ولذلك تفككت دول أخرى في طريقها للتفكك [19].

وأخيراً فبالرغم من ضعف الدولة الوطنية في أداء وظائفها فإنه لم يظهر البديل المناسب ليحل محلها باعتباره الوحدة الأساسية ، مثلما هي حال الدولة في النظام الدولي، وبالرغم من أنه قد طرأ ضعف على مفهوم السيادة التقليدي نظراً للعديد من المتغيرات العالمية، فإن الدولة ما زالت تمثل الهدف الأسمى لفكرة الانتماء القومي، لأن الهوية والشرعية اللذين توفرهما الدولة غير موجودين على صعيد ما فوق الدولة، وتحاول القوى القومية التي تهدد الدولة القائمة في استقرارها تحقيق

المحور الثالث ـ انتشار قيم حقوق الإنســـان:

1- عكس انهيار المعسكر الاشتراكي إخفاق أيديولوجيته وأدى إلى اعتناق دول ذلك المعسكر للفكر الغربي، وهو ما دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العالم، لاسيما أن النظم الدكتاتورية قد فقدت الحماية التي كانت موجودة أثناء نظام القطبية الثنائية، حيث أزال تغير البيئة الدولية هذه الحماية وكشف ضعف هذه الأنظمة السياسية التي بدأت تأخذ بإصلاحات سياسية في طريق تحقيق الديمقراطية خاصة وأن الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة اعتبرت حقوق الإنسان متغيراً أساسياً في توجيه سياستها الخارجية وبالتالي تقديم المساعدات الاقتصادية وتسهيل منح القروض المالية.

2- تعزيز أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال مراقبة حقوق الإنسان، فمثلاً أنشئ عام 1994 منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كما تقوم منظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود وغيرها بدور نشيط في حماية حقوق الإنسان، كما قامت المنظمات الإقليمية بإصدار إعلانات حقوق الإنسان خاصة بها، مما زاد من الضغوط على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان باعتبار أن هذه الانتهاكات تؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية الدولية وتعرقل عمليات التنقل والتبادل الدوليين.

3- إن حقوق الإنسان قد أصبحت تحصن الخطاب السياسي الوطني بالشرعية وتبعد عنه تهمة الدكتاتورية والاستبداد عن ممارساته، خصوصاً مع انتهاء مرحلة الاستعمار وتزايد الوعي الديمقراطي في الدول النامية وتحقيقها لمعظم الحقوق الجماعية.

4- إن فقدان هذه الحقوق الإنسانية للاحترام كان على مر العصور سبباً في انهيار المجتمعات واشتعال الحروب، وقد تمخضت كل ثورة سياسية واجتماعية عن إعلان لحقوق الإنسان، ولذلك أصبحت عظمة الدولة وتقدمها تقاس بمدى احترامها لمبادئ حقوق الإنسان والتزامها بها وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها، وقد فشلت العديد من الدول في تحقيق حاجات مواطنيها الاقتصادية في الوقت الذي اتبعت فيه أساليب الحكم الفردي وما نتج عنها من قمع للحريات وانتهاك للحقوق.

5- تسعى المنظمات الدولية الإغاثية إلى ربط تقديم المساعدات الغوثية الإنسانية للدول التي تعاني من الكوارث والمجاعات، والتي هي في معظمها من صنع الإنسان، وبين حرية حركة هذه المنظمات مما ترك أثره في خلخلة أفكار وقيم الدول النامية ولاسيما عند مطالبة هذه المنظمات بتغييرات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [20].

وهكذا كرست نهاية الحرب الباردة إجماعاً دولياً حول اقتصاد السوق وحقوق الإنسان وفقاً للنمط الغربي ليتحول النظامان إلى نموذج كوني إلزامي من اقتدى به يأخذ نصيبه من العناية والاهتمام، ومن خالفه يعادى ويعزل، بل وأصبحت حقوق الإنسان قيماً مرجعية لسلوكيات الدول ومعايير للمساعدات ومنح القروض [21].

وقد دافعت الدول الغربية أثناء مؤتمر فينا 1993 عن العمومية في تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان، بينما دافعت الدول النامية عن منطق النسبية في التطبيق، من أجل التخفي وراء هذه الشعارات بالإبقاء على النظم غير الديمقراطية فيها، واعتبرت هذه الدول أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حقوقاً، بينما اعتبرتها الدول الغربية مظاهر للنشاط الاقتصادي، كما نجحت الدول الغربية في جعل مسؤولية الرقابة على مدى التزام الدول باحترام حقوق الإنسان وتطبيقها للصكوك الدولية في هذا الشأن، مسؤولية المجتمع الدولي من خلال إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ليكون الرقيب العام، وهو ما يفعل دور المنظمة العالمية في مراقبة حقوق الإنسان لاسيما في تلك الدول التي تنتشر فيها ظواهر الحروب العرقية والدينية [22]

فبعد اهتمامات متقطعة بقضايا حقوق الإنسان في العلاقات الدولية، تحتم على دول العالم الاستجابة للظاهرة الجديدة المتمثلة في أن حقوق الإنسان قد أصبحت مسألة أساسية في العلاقات ما بين الدول، بحيث أن الطريقة التي تعامل فيها الدولة مواطنيها لم تعد مسألة داخلية خاصة بها، بل تستطيع الدول والمنظمات الدولية أن يكون لها شأن في ذلك، ولذلك تؤكد الكثير من الدول بشكل متزايد على حقوق الإنسان، وبالذات الدول الغربية، مما سيؤثر على مهمة العلاقات الدولية وبنيتها القائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فهناك قبول عام واسع للكثير من معايير حقوق الإنسان الدولية حتى بين الدول التي لم توافق على العهدين الدوليين والتي اتهمت بإساءة استعمال تلك الحقوق، حتى أن دولاً مثل الصين وإندونيسيا وبورما التي لم تكترث يوماً بالنقد الغربي لبيانات حقوق الإنسان تنزع الآن إلى تفسير تلك المعايير وتأويلها أكثر من رفضها [23] .

وقد استخدمت الدول الغربية حقوق الإنسان خلال الحرب الباردة وسيلة أيديولوجية في الصراع ضد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى وضد العديد من دول العالم الثالث المناوئة للسياسات الغربية، واستطاعت بهذه الوسيلة تحقيق أهدافها في تقويض النظم الاشتراكية [24] وبانتهاء الحرب الباردة لم تعد الحكومات الغربية مضطرة للحد من الجهود التي تبذلها لدفع قيمها السياسية قدماً خشية أن تدفع الدول

النامية إلى المعسكر الاشتراكي، كما أن لضغوط الرأي العام الغربي والمنظمات اللاحكومية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام أثراً في زيادة اهتمام الحكومات الغربية بحقوق الإنسان في سياستها الخارجية، حيث لا تستطيع تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان بإيجاد حجج سياسية مقنعة، ولاسيما أنها تستخدم حقوق الإنسان وسيلة من وسائل المنافسة الاقتصادية، فمثلاً للدول الغربية موقف تجاه الصادرات الصينية التي يدخل فيها نتاج أعمال السجن أو عمل الأطفال في تايلاند وأن مسألة حقوق الإنسان تمكن الدول الغربية من الضغط على الدول التي حققت نجاحات اقتصادية، فمثلاً دول جنوب شرق آسيا حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي قلص من النفوذ الغربي فيها بحيث لا يؤدي توقف المساعدات الاقتصادية إلى وجود أزمات لديها، بل إن المساعدات أصبحت وسيلة سياسية لدفع المصالح الغربية إلى الأمام باعتبار هذه المنطقة سوقاً ومصدراً للبضائع الوسيطة للصناعات الغربية ولذلك تستخدم حقوق الإنسان للضغط عليها [25].

وإذا كانت الدول الغربية تبشر بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن الدول النامية وبالذات دول جنوب شرق آسيا التي حققت نجاحات اقتصادية ترى أن الغرب الذي تواجهه منافسة اقتصادية يستخدم حقوق الإنسان سلاحاً موجهاً ضد نجاحها الاقتصادي، فهي ترى أن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي يتقدم في الأولوية على الحقوق السياسية والمدنية التي يسعى الغرب إلى نشرها، خاصة وأن الدول الغربية نفسها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية لم تستطع أيديولوجيتها الفكرية حلها [26].

وقد عكس بيان جاكرتا الصادر عن المؤتمر العاشر لدول عدم الانحياز المنعقد في العاصمة الإندونيسية عام 1992 مخاوف العالم الثالث من استغلال قضية حقوق الإنسان ذريعة للانتقاص من حقوق الدول وسيادتها، خاصة أن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق السياسية والمدنية وإنما هناك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأن الفصل بينها قد يؤدي إلى صورة أخرى من صور انتقاص حقوق الإنسان، لذلك طالبت باحترام حقوق الإنسان مع عدم المساس بحقوق الدول وسيادتها، لأن حماية حقوق الإنسان لا تعني الوصول إلى انهيار تام وشيوع الفوضى والصراعات العرقية والطائفية التي أثبتت التجربة أنها أشد خطراً وفتكاً بحقوق الإنسان من أي عامل آخر، ولذلك لا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان من خلال إسقاط حقوق الوطن وسيادته، فللأخيرة الأولوية ولا يمكن إعلاء الجزء على الكل [27].

وهكذا فإن مشكلة تسييس حقوق الإنسان في النظام الدولي قديمة، لكنها تنطوي على أبعاد جديدة بعد ما طرأ من تغيرات على صناعة القرار الدولي جراء تغير الموازين الدولية، وما أسفر عنه من اتساع رقعة التدخل العسكري في بلدان العالم الثالث عامة، ويترتب على تسييس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مشكلة ازدواج المعايير في تناول القضايا المطروحة وتغليب الاعتبارات السياسية في معالجة القضايا الدولية مما يضع في اعتباره أطراف النزاع وليس معالجة الانتهاكات ولذلك كان بوسع النظام الدولي تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان في دول معينة كإسرائيل، واتخاذ إجراءات فعالة في دول أخرى كالصومال [28].

الخاتمة

لقد أصبح التدخل الإنساني مثاراً للجدل السياسي والقانوني خصوصاً مع زيادة الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان وانتشار الصراعات الداخلية التي تتفاقم فيها انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية لتشمل ارتكاب جرائم دولية ضد الإنسانية وأعمال إبادة الجنس البشري، فتحاول دول الشمال انتقاص السيادة الوطنية لمصلحة الإدارة الدولية وتعمل على إيجاد السوابق التي تتحول عبر التكرار إلى قواعد قانونية عرفية ملزمة، بينما تحاول دول الجنوب من حيث هي محل لهذه التدخلات الإنسانية أن تتمسك بميثاق الأمم المتحدة لأنه يحد من حرية دول الشمال في تحقيق أهدافها، نظراً إلى احترامه مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ورفضه استخدام القوة إلا في حالتي الدفاع الشرعي أو صدور قرار من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق الذي يجيز استخدام القوة.

إن مفتاحي عملية تغير القواعد القانونية الدولية يتمثلان في التدخل الإنساني والتدخل لمكافحة الإرهاب، إذ يمكن من خلال هاتين الظاهرتين التدخل في الشؤون الداخلية للدول باستخدام القوة المسلحة لفرض شرعية سياسية وقانونية جديدة يتم من خلالها حماية مصالح منظومة الدول الرأسمالية ولاسيما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لإطالة عصر السلام الأمريكي ومنع تبلور نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وبذلك تبنت السياسة الخارجية الأمريكية – منذ نهاية الحرب الباردة - سياسة السلام العنيف التي تجعل إمكانية استخدام القوة في العلاقات الدولية أمراً محتملاً ومشروعاً من أجل مواجهة التحديات التي تعرض أمن الولايات المتحدة الأمريكية ورفاهيتها للخطر.

وإذا كان التدخل الإنساني يسوغ استخدام القوة قانونياً وسياسياً وأخلاقياً لمنع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تهدد الاستقرار الدولي بالاستناد إلى أن الغاية تسوغ الوسيلة ومبدأ حدوث الضرر الأكبر بضرر أصغر، فإنه لا يحق لأية دولة منفردة أن تتدخل لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في دولة- أخرى، وإنما يجب أن يتم التدخل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة التي تمثل الشرعية الدولية ونظام الأمن الجماعي، لكن عدم وجود آلية عسكرية مستقلة للأمم المتحدة يضعف نظام الأمن الجماعي، بحيث يصبح للدول الكبرى المسيطرة حق التدخل الدولي، فيفقده ذلك عنصر الحياد والموضوعية ويخضعه لسوء التقدير والتعسف ما لم يكون هناك نظاماً دولياً ملتزماً بمبادئ الأمم المتحدة التي تنظر في سلوكيات الدول بصورة مجردة وبمعيار واحد.

الهوامـــــــــــــش :

1ـ راجع: محمد السيد سعيد، أحمد إبراهيم محمود، " الفوضى والاستقرار في النظام الدولي: اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، التقرير الاستراتيجي العربي 1995، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1996، ص 37.

2- راجع: هدى ميتيكس "النظام الدولي الجديد والواقع العربي" شؤون عربية، العدد 88، القاهرة: جامعة الدول العربية ، ديسمبر 1996، ص32-34.

3- راجع إسماعيل صبري مقلد "النظام العالمي الجديد والخليج، مجموعة ملاحظات"، شؤون اجتماعية، السنة1 ، العدد 43، الشارقة. جمعية الاجتماعيين، خريف 1994، ص 150-151.

4- راجع إسماعيل صبري عبد الله ، " أبرز معالم الأجندة في نهاية القرن العشرين" عالم الفكر العدد 3-4، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب المجلد 26 يناير – أبريل 1998 ، ص 468 – 471

5- راجع ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي 1985، ص 94 – 95.

6- راجع ريفور تيلر، العلاقات الدولية، نظرية ومداخل، ترجمة عبد العزيز عروس (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1985) ، ص161.

7- راجع: وليد عبد الحي "تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية "، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 62-73

8- راجع عبد الفتاح الرشدان ، " النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي"، قراءات سياسية ، السنة 3 ، العدد 1، فلوريدا مركز دراسات الإسلام والعالم، شتاء 1993، ص 99-102

9- راجع دانييل در بزنز، " يا عولميي العالم اتحدوا "، ترجمة : عبد السلام رضوان الثقافة العالمية العدد 85، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر - ديسمبر 1997 ، ص 51، 52

10- راجع روني جان دوبوي ، "النظام العالمي الجديد وهم أم حقيقة" ترجمة: يوسف الجمل دراسات دولية ، العدد 51-، تونس: جمعية الدراسات الدولية، يوليو 1994، ص 9-14.

11- راجع محمد بو عشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة في المفاهيم والنظريات بيروت: دار الجيل ، 1994، ص37.

12- راجع: فتحي عبد الفتاح، عالم متغير، بداية التاريخ والبحث عن موقع القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993، ص 39-41

13- راجع ناصيف يوسف حتي. " العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية " المستقبل العربي، السنة 18 العدد 199، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 18 سبتمبر 1995، ص 6

14- راجع محمد خليفة "إشكالية البلقان بين الثقافة والجامعة والقوميات العرقية" قراءات سياسية، السنة، العدد 4، فلوريدا مركز دراسات العالم الإسلامي والعالم ، خريف 1991، ص 118.
15- راجع ناصيف يوسف حتى التحولات في النظام الدولي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، السنة 15 ، العدد 165، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية نوفمبر 1992، ص 45-46.
16- راجع المصدر نفسه، ص 47
17- راجع حسنين توفيق إبراهيم العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية رؤية أولية من منظور علم السياسة، عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب المجلد 28 العدد 2 أكتوبر – ديسمبر 1999، ص 194- 195
18- راجع ناصيف يوسف حتي" العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية، مرجع سبق ذكره، ص 6-11
19- راجع حسنين توفيق إبراهيم العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية، رؤية أولية من منظور علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 212-214
20– راجع محمد المجذوب " الإنسان العربي وحقوق الإنسان"، مجلة الفكر العربي السنة 12 ، العدد 65 ، بيروت: معهد الإنماء العربي يوليو/ سبتمبر 1991 ، ص 10-11 وأنظر كذلك محمد نعمان جلال الموقف العربي من حقوق الإنسان، الدراسات الإعلامية العدد 75 القاهرة المركز العربي والإقليمي للدراسات الإعلامية ، أبريل 1994 ، ص 163 – 164
21- راجع بطرس غالي "أثر نهاية الحرب الباردة على أفريقيا، أعمال ندوة: هل ستصبح المنظمة العالمية صاحبة القرار الحاسم في فض النزاعات الدولية تحرير عبد اللطيف الفيلاوي، الدار البيضاء، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1991، ص 157
22- راجع محمد نعمان جلال، مصر، العروبة والإسلام وحقوق الإنسان القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 25-27
23- راجع بيلا باري كاوسيكا حقوق الإنسان انموذج أسيا المتخلف، ترجمة أمل حسن مجلة المعرفة، السنة 34، العدد 381، دمشق: وزارة الثقافة، يونيو 1995، ص 63-64
24- راجع: سعد حقي توفيق التطورات الدولية المعاصرة وانعكاساتها على الوطن العربي، حلقة نقاشية: المضامين السياسية والاجتماعية للنظام الدولي الجديد تحرير عبد الحميد الصافي بغداد بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة (6) مارس 1997، ص 16
25- راجع بيلا باري كاوسيكا، حقوق الإنسان، انموذج أسيا المتخلف، مرجع سبق ذكره، ص 67-71
26- راجع : المصدر نفسه، ص 74-76
27- راجع: فتحي عبد الفتاح، عالم متغير بداية التاريخ والبحث عن موقع، مرجع سبق ذكره، ص 21-23
28- راجع التقرير لتقرير العام للمؤتمر العربي لحقوق الإنسان، نظمه المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب في القاهرة:12 أبريل 1993، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 75، القاهرة المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية، أبريل 1994 ، ص 80-81